الإقبال على أول صكوك سيادية مقومة بالليرة والدولار سيعزز خطط تركيا

«بيتك للأبحاث»: شركات تركية تسعى لإصدار صكوك بحوالي نصف مليار دولار

ذكر تقرير اصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن تركيا عازمة على المضي قدما في استخدام الصكوك التي تعد البديل الشرعي للسندات كمصدر للتمويل، وان الشركات التركية تحذو نفس الحذو بغرض الاستفادة من انخفاض تكاليف التمويل وزيادة السيولة في الأسواق المجاورة، إذ انه في أعقاب إصدار بنك «بيتك» تركيا لصكوك بمبلغ 350 مليون دولار، فان شركات أخرى في تركيا تعمل لإصدارات مماثلة قد تصل قيمتها إلى نحو 500 مليون دولار.

وأشار التقرير إلى أن الصكوك السيادية التركية المقومة بالليرة والمقومة بالدولار الامريكي حظيت بحجم تغطية فاق المتوقع مما يؤكد اهتمام المستثمرين بالصكوك وثقتهم في الاقتصاد التركي ويحفز تركيا لاصدارات جديدة.. وفيما يلي التفاصيل

تكتسب سوق الصكوك في تركيا زخما واسعا حيث تعتزم شركات محلية إصدار صكوك بعد أن قامت الحكومة التركية بإصدار أول صكوك مقومة بالليرة التركية في 3 أكتوبر الجاري. وحظي إصدار الصكوك التي تبلغ قيمتها 1.62 مليار ليرة تركية «904 ملايين دولار» بزيادة الطلب عليها، بمعدل طلب على الأوراق المالية 2.02 مرة. ويأتي إصدار الصكوك المقومة بالليرة بعد أول إصدار للصكوك من قبل هيئة سيادية تركية بقيمة 1.5 مليار دولار والذي قامت به الخزانة التركية لأجل خمس سنوات في 18 سبتمبر 2012.

وقد زادت تغطية قيمة الصكوك المصدرة بالدولار الأمريكي بنحو 5 مرات عن مبلغ الإصدار، وتم تسعيرها عند معدل ربح بنسبة 2.8 في المئة. وقد كان النصيب الاكبر للمستثمرين من الشرق الأوسط بنسبة 58 في المئة، ثم أوروبا 13 في المئة وآسيا 12 في المئة و9 في المئة من تركيا و8 في المئة من الولايات المتحدة الأمريكية.

ارتفاع الاقبال على الصكوك السيادية

وتمثل إصدارات الصكوك المقومة بالدولار وتلك المقومة بالليرة من قبل الحكومة التركية معايير قياسية للشركات التركية التي ترغب في الاستفادة من سوق رأس المال الإسلامي كمصدر للتمويل.

وسوف يستفيد مصدرو الصكوك المحتملون من انخفاض تكاليف التمويل بالنسبة للسندات الإسلامية. وقد انخفض العائد على الصكوك السيادية التركية المقومة بالدولار الأمريكي بمقدار 7 نقاط أساس منذ تاريخ صدورها لتصل إلى 2.95 في المئة في 3 أكتوبر 2012. بالمقارنة بمتوسط عائدات بنسبة 3.15 في المئة لدول مجلس التعاون الخليجي. ووفقا لبيانات مؤشر اتش إس بي سي ناسداك في دبي للعائد على السندات والصكوك الخليجية التقليدية المقومة بالدولار الأميركي، انخفض العائد على مؤشر الصكوك السيادية القياسية العالمي بصورة كبيرة بمقدار 102 نقطة أساس في أكبر انخفاض له بنسبة 2.88 في المئة كما في نهاية سبتمبر 2012 ليغلق مرتفعاً بمقدار ضئيل في 1 أكتوبر 2012 عند 2.91 في المئة. ويعكس تراجع عائدات الصكوك مزيج من عدة عوامل مثل الطلب القوي والبحث عن أوراق استثمارية ذات جودة ائتمانية عالية وسط حالة عدم يقين تحيط بالاقتصاد العالمي فضلاً عن انخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى.

وفي وقت سابق، كان بنك بيت التمويل الكويتي التركي «بيتك تركيا»، وهو بنك تابع لبيت التمويل الكويتي بمثابة الشركة التركية الوحيدة التي دشنت سوق الصكوك في تركيا. وأصدر بيتك تركيا أول إصدار له من الصكوك في 2010 لمدة سنتين بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي وبعائد 5.25 في المئة. تلاها الإصدار الثاني وهي صكوك لأجل خمس سنوات بمبلغ 350 مليون دولار أمريكي وبعائد بنسبة 5.875 في المئة في 2011. وتتضمن إصدارات الصكوك المحتملة من الشركات التركية في 2013/2012 ما يلي:

يخطط بنك البركة - تركيا لإصدار صكوك بنحو 250 مليون دولار لأجل سبع سنوات مقومة بالدولار الأمريكي في 2012.

أعلن بنك آسيا - تركيا عن اعتزامه إصدار صكوك مقومة بالليرة التركية بما يعادل 83.7 مليون دولار أمريكي في 2012.

تخطط الخطوط الجوية التركية لإصدار صكوك من أجل تمويل مشتريات الطائرات

تدرس الشركة التركية للاتصالات إصدار صكوك لتمويل الإنفاق الرأسمالي

ومن المتوقع أن تستفيد الشركات التركية من الإقبال المتزايد على الصكوك والأصول التركية من بين المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط، وزيادة الدعم المقدم من قبل الحكومة التركية التي تعمل على تعزيز علاقاتها التجارية مع منطقة الشرق الأوسط. وأصبح مستثمرو الشرق الأوسط، خلال العامين الماضيين، أكثر دراية ومعرفة بالشركات التركية، وهذا يعد مؤشرا إيجابيا بالنسبة للشركات التركية وسيعمل على تحفيزها لإصدار المزيد من الصكوك لمنطقة الشرق الأوسط. وكما في يوليو 2012، بلغ فائض السيولة في النظام المصرفي بدول مجلس التعاون الخليجي 85 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعد فائضا كبيرا في السيولة من شأنه أن يبحث عن سندات استثمارية ذات جودة عالية.

وتحظى تركيا بتصنيف بي بي «BB» وفقا لستاندرد آند بورز، وهو ثاني أعلى معدل درجة تصنيف غير استثماري، وأعلى بدرجة واحدة من تصنيفي موديز وفيتش. وباعتبارها أحد المصدرين الإعتياديين في الأسواق العالمية الناشئة، فلا يمكن النظر إلى تركيا بنفس المستوى من الحكم على غيرها من مصدري الصكوك في المنطقة، حيث انخفضت تكلفة تأمين دين البلاد ضد التعثر لمدة 5 سنوات بمقدار 139 نقطة أساسية منذ بداية العام وحتى 3 أكتوبر الحالي ليصل إلى 148 نقطة أساس، مما يعكس تحسن مخاطر الائتمان مقارنة بمعدل مبادلة مخاطر الائتمان بالنسبة لقطر والذي انخفض بمقدار 20 نقطة أساس ليصل إلى 107 نقاط أساس والتي تم تصنيفها من قبل ستاندرد آند بورز عند إيه إيه «AA». وقد انخفض طلب المستثمرين على العائدات الإضافية لحيازة سندات تركية مقومة بالدولار الأمريكي على سندات الخزانة الأمريكية بمقدار 8 نقاط أساس ليصل إلى 216 نقطة أساس في 3 أكتوبر 2010. وكان متوسط الاستحقاقات المتكافئة لسندات الأسواق الناشئة على سندات الخزانة الأمريكية أعلى بمقدار 301 نقطة أساس. ويتوقع البنك المركزي في تركيا نمو الاقتصاد التركي بنسبة 4 في المئة لعام 2012، بوتيرة أعلى من ضعف وتيرة مجموعة الـ10 اقتصادات المتقدمة. والاقتصاد التركي بمبلغ 772 مليار دولار أمريكي كما في 2011 هو الأعلى في منطقة أوربا الشرقية والشرق الأوسط «باستثناء روسيا».

أشاد بدوره الاجتماعي

ملتقى «سواعد» للعمل التطوعي يكرم «بيتك»

أشادت الشيخة أمثال الأحمد الصباح رئيسة مركز العمل التطوعي بمبادرات بيت التمويل الكويتي «بيتك» في دعم مؤسسات المجتمع المدني والمشروعات التطوعية التي يطلقها المبدعون من شباب الوطن وذلك في مختلف المجالات التي تهم الفرد والمجتمع.

وعلى هامش ملتقى «سواعد لوطن واعد» الذي نظمته الفرق والمشاريع التطوعية في الفترة من 7 إلى 9 أكتوبر حيث يشمل عدة ندوات وورش عمل وحلقات نقاشية من المختصين حول موضوع العمل التطوعي في الكويت قالت الشيخة أمثال الصباح إن «بيتك» يؤدي دورا مهما في المجتمع ويساهم بفاعلية في دعم العديد من الأنشطة التي تعود بالخير والنماء على الجميع.

من جهته أكد نائب مدير إدارة التسويق والعلاقات العامة في «بيتك» سعيد توفيقي استمرار «بيتك» في أداء دوره الاجتماعي وحرصه على المساهمة في دعم الأنشطة والأعمال التي تعبر عن الطبيعة الخيرة والإنسانية للكويتيين، مشددا على أن هذا الدور يعتبر أساسيا في منظومة عمل «بيتك» رغم كونه مؤسسة مالية تهدف إلى الربح.

وقال توفيقي في تصريح عقب تسلمه تكريم «بيتك»، إن «بيتك» يعمل لان تكون النجاحات التي يحققها بالتعاون مع العديد من الهيئات واللجان بمثابة دعم لتوجهات الدولة وجهود الحكومة لمواجهة العديد من المشاكل داخل المجتمع، الأمر الذي يؤكد على تبنيه لإستراتيجية واضحة ومستمرة في مجال دعم العمل الاجتماعي لا تقوم على تقديم المساعدات وحسب، وإنما أيضا نقل الخبرات وإبراز الطاقات والقدرات الكامنة لدى شرائح المجتمع المختلفة خاصة الشباب، ومن خلال دعم مجالات التعليم والصحة والمجالات الأخرى المهمة في المجتمع.

كما ثمن توفيقي الاقتراح الذي قدمته الشيخة أمثال الصباح بشأن إطلاق جائزة باسم الدكتور عبدالرحمن السميط، مشيرا إلى أن الدكتور السميط يعد أحد أعلام العمل الخيري في تاريخ الكويت.

تكريم «بيتك» من الشيخة أمثال الصباح

«القلعة»: تجذب استثمارات جديدة بقيمة 3.7 مليارات دولار

عززت الدعوات التي اطلقها مستثمرون ورجال اعمال خلال الفترة القليلة الماضية والقاضية بتأسيس محافظ استثمارية مشتركة من امكانية تقليل الأخطار الحالية التي تواجه القطاعات المختلفة في منطقتي الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا، كما انها ستنعش القطاع العام ليأخذ دوره في استقطاب استثمارات جديدة من خلال تعاقدات كبرى من شأنها جذب المزيد من الرساميل الخارجية، ومد العصب الإقتصادي بنسبة سيولة مهمة.

وفي هذا السياق، نجحت شركة القلعة بجذب استثمارات أجنبية إلى القارة الإفريقية وبالرغم من الظروف الاقتصادية الراهنة وذلك متمثلا في قيادتها لاحدى اكبر الاستثمارات في افريقيا لهذا العام من خلال الإقفال المالي لمشروع إنشاء معمل تكرير جديد بتكلفة استثمارية تبلغ 3.7 مليار دولار أمريكي وبالشراكة مع مؤسسات مصرية وخليجية - أبرزها دولة قطر - ودولية، ووكالات ائتمان الصادرات ومؤسسات التمويل التنموي.

وقد اعلن مؤخرا رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للتكرير عبد الفتاح أبوزيد، عن الانتهاء من التصميمات الهندسية للمشروع، الذي تساهم فيه «قطر للبترول الدولية»، بنسبة تتراوح بين 45 إلى 50 في المئة، متوقعا ان يبدأ تشغيل هذا المشروع العملاق كما هو مخطط في عام 2016.

كما ستتولى اعمال الهندسة والإنشاء كل من شركة GS Engineering | Construction الكورية وشركة Mitsui Co اليابانية، وتم اختيار شركة WorleyParsons لإدارة المشروع، بينما تم إسناد انشطة التشغيل والصيانة إلى الشركة المصرية لتشغيل وصيانة المشروعات EPROM التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول.

«تويوتا» تستدعي 7.43 ملايين سيارة حول العالم

هونغ كونغ - «CNN»: أعلنت شركة «تويوتا موتورز» اليابانية لصناعة السيارات، امس انها ستستدعي 7.43 ملايين سيارة حول العالم، بسبب عطل محتمل في النوافذ الكهربائية قد يشكل خطر اندلاع حريق. وقالت عملاق صناعة السيارات، إن «مفتاح تشغيل النافذة الموجودة في باب السائق قد يتعطل أحيانا بسبب مشكلة مصنعية في كمية مادة التشحيم، ما قد يؤدي إلى اشتعال النار تحت بعض الظروف». إلا أن الشركة أكدت عدم وقوع أي حوادث أو حالات وفاة بسبب هذه المشكلة حتى الآن. وسوف تؤثر عملية الاستدعاء على نحو 2.5 مليون سيارة في الولايات المتحدة، ونحو 1.4 مليون مركبة في كل من أوروبا والصين، ونصف مليون و450 الفا في اليابان، و650 الفا في استراليا.

«بنك لندن» و«كريسنت ويلث» يوفران للمستثمرين منفذاً إلى سوق الصكوك

أعلن مدير الثروات الإسلامية الاسترالي «كريسنت ويلث» عن عقد شراكة مع «بنك لندن والشرق الأوسط»، أكبر بنك إسلامي في أوروبا ويعد من بين كبار مساهميه كل من بنك بوبيان والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية، في صفقة تمكن المستثمرين الاستراليين لأول مرة من الاستثمار في سوق الصكوك التنامي. وبهذه الشراكة، أصبح للمستثمرين في صندوق «كريسنت الإسلامي لإدارة النقد» منفذا إلى سوق الصكوك العالمي والذي يقدر بما يزيد عن 150 مليار دولار أمريكي، والذي يوفر عائدات متوافقة مع الشريعة الإسلامية مدعومة بالأصول الحقيقة التي يستثمر بها. وسيقوم «بنك لندن والشرق الأوسط»، الذي هو من الرواد في تقديم المنتجات الإسلامية ذات الدخل الثابت، بإدارة محفظة أصول الصندوق. وقال المؤسس والعضو المنتدب لشركة «كريسنت ويلث»، طلال ياسين: «إن شراكتنا مع أكبر بنك إسلامي في أوروبا «بنك لندن والشرق الأوسط» هي خطوة هامة لأنها تدل على أن استراليا أصبحت من الأسواق النامية لإدارة الصناديق الإسلامية.

لأنها تمثل جزءاً أساسياً من مخاوف المستثمرين

خبيرة اقتصادية: لا أتوقع انخفاض قيمة الجنيه المصري أكثر من 5 في المئة

■ البنك المركزي راضٍ عن القيمة الحالية للعملة

■ خفض الفائدة على الأذون والسندات السيادية لمصر أمر ضروري

البنك المركزي المصري

«رويترز»: قالت علياء المبيض مديرة الأبحاث وكبيرة الاقتصاديين لدى باركليز كابيتال إن الخوف من تدهور قيمة الجنيه المصري يمثل جزءا أساسيا من مخاوف المستثمرين ولكنها لا تتوقع انخفاض الجنيه بأكثر من خمسة في المئة على مدى عام كامل.

وفي مقابلة مع رويترز على هامش مؤتمر يوروموني في القاهرة قالت المبيض «لا حاجة لخفض كبير في قيمة الجنيه... ولا اتوقع خفض الجنيه بأكثر من خمسة في المئة على مدار 12 شهرا مقبلة».

ولم يتراجع الجنيه المصري إلا 4.5 في المئة فقط أمام الدولار الأمريكي منذ الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك العام الماضي وذلك بدعم من البنك المركزي الذي أنفق أكثر من نصف الاحتياطي الأجنبي للبلاد لحماية العملة.

وقال مسؤول بارز بالبنك المركزي المصري يوم الأربعاء إن البنك راض عن قيمة العملة حاليا ولا يعتزم التدخل للتأثير على قيمة الجنيه كما لا يستهدف مستوى معينا لسعر العملة.

وأوضحت المبيض أن انعاش الاقتصاد المصري يتطلب عدة عوامل أبرزها حصول مصر على حزمة تمويلية في اطار اتفاقية مع صندوق النقد الدولي ووضع خطة واضحة لخفض عجز الموازنة.

وقالت إن خفض الفائدة على الأذون والسندات السيادية لمصر أمر ضروري وهذا يتطلب أيضا خفض العجز.

وبدأت مصر بالفعل محادثات مع صندوق النقد بشأن قرض بقيمة 4.8 مليار دولار لكنها أشارت إلى أنها قد تطلب قيمة أعلى وهي في حاجة ماسة إلى مساعدة مالية لدعم خزانتها التي أضعفتها الاضطرابات الاقتصادية منذ الانتفاضة.

وستدعو مصر صندوق النقد الدولي لزيارة البلاد لاجراء محادثات بشأن القرض في نهاية أكتوبر تشرين الأول

وتأمل الحكومة في التوصل لاتفاق بحلول ذلك الوقت.

وترى المبيض أن جزءا أساسيا من إعادة هيكلة النفقات يجب أن يكون من خلال إعادة هيكلة الدعم. وقالت إن هناك تريثا من الحكومة في خفض الدعم حرصا منها على عدم فشل خططها في هذا الصدد.

ومن المرجح أن يكون أحد العناصر الرئيسية لبرنامج الحكومة المصرية إعادة هيكلة دعم المنتجات البترولية الذي يستحوذ على نحو 25 في المئة من إجمالي الانفاق الحكومي.

ومن شأن التوصل لاتفاق مع صندوق النقد أن يمنح المصداقية للحكومة الجديدة في مصر والتي تسعى جاهدة لانعاش الاستثمارات الأجنبية التي توقفت تماما عقب الانتفاضة الشعبية.

وكانت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد قالت يوم السبت الماضي إنه لا توجد شروط مسبقة للبعثة التي ينوي الصندوق إرسالها إلى مصر أواخر أكتوبر وهي الزيارة التي كان من المقرر أن تتم أواخر سبتمبر لكنها تأجلت لمنح مصر مزيدا من الوقت للانتهاء من برنامج الاصلاح الاقتصادي.

وعن أبرز القطاعات المرشحة للنمو بقوة في ظل انتعاش اقتصادي قالت المبيض «قطاعات البنية التحتية والاتصالات هي قطاعات كبيرة واعدة وأيضا السياحة قطاع واعد والمهم هو استتباب الأمن».

ومع شعورهم بأن المناخ الاستثماري بدأ يتعافى من الفوضى وأصبح أكثر استقرارا يتحين المستثمرون الأجانب - الذين فروا من البلاد خلال الانتفاضة - الوقت المناسب للعودة إلى السوق.

«البنك المصري»: الجنيه واجه العديد من التحديات أبرزها تداعيات ثورة يناير

القاهرة - «كونا»: أكد وكيل البنك المركزي لقطاع الاستثمار والعلاقات الدولية نضال عسر على أن الجنيه المصري واجه العديد من التحديات الصعبة خلال السنوات الماضية.

وقال عسر خلال الحلقة النقاشية الاولى لليوم الثاني من مؤتمر اليوروموني المنعقد في القاهرة امس: أن أبرز التحديات التي واجهها الجنيه هي الأزمة المالية العالمية في 2008 وتداعيات ثورة يناير 2011.

وأشار إلى أن السياسات النقدية التي أرساها البنك المركزي طوال السنوات الماضية انعكست إيجابيا على أداء الجنيه خلال تلك الأزمات.

وذكر أن البنك المركزي لن يتدخل لخفض أو رفع قيمة الجنيه المصري مؤكدا أن استراتيجية البنك المركزي حيال العملة واضحة وثابتة منذ أكثر من ثمان سنوات وهي عدم التدخل بشكل متعمد في تحديد قيمة الجنيه.

ولفت إلى أن مصر عانت على مدى شهور عديدة من عدم الاستقرار خلال فترة ما بعد الثورة مشيرا الى أن مصر الآن وبعد انتخابات الرئاسة واختيار الحكومة باتت أكثر استقرارا على الصعيدين السياسي والاقتصادي.